



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور التنمية الاجتماعية

مراجعة التنمية الاجتماعية

وشؤون المرأة والأسرة والطفل





5	المقدمة.....
	أولاً: الآثار المترتبة من جائحة كورونا على قطاع التنمية
8	الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل والعبر المستخلصة منها:.....
	ثانياً: متابعة الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية،
10	وشؤون المرأة والأسرة والطفل.....
15	ثالثاً: مواطن الضعف في الأداء والتنفيذ.....
17	رابعاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020.....
24	خامساً: التوصيات.....
28	المراجع.....



المقدمة

يعد الأمن الاجتماعي أساس الأمن الوطني بمفهومه الشامل، لما له من دور في بناء الفرد والمجتمع بما يمكنهم من فهم التحولات الاجتماعية وإدارتها لتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية وضمانه في مجتمع يسوده التكافل والاندماج نحو تحقيق الأهداف الوطنية من خلال زيادة فاعلية التشريعات وكفاءة المؤسسات.

وقد اقتصر العمل الاجتماعي في الأردن قبل الاستقلال على العمل التطوعي سعياً للتكافل الاجتماعي من خلال الجمعيات الخيرية التي أنشئت بموجب قانون الجمعيات العثمانية حتى عام 1935، إذ صدر قانون الجمعيات الأردني عام 1936. وتطور العمل الاجتماعي في الأردن بعد استقلال المملكة تطوراً ملحوظاً. وشهد الإطار المؤسسي للعمل الاجتماعي في الأردن تحولاً بما يتناسب مع هذه التطورات والخدمات الاجتماعية المستجدة. بهذا تحول العمل الاجتماعي من العمل التطوعي إلى إدارة الشؤون الاجتماعية، ثم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 1956⁽¹⁾، ثم إلى وزارة مستقلة باسم وزارة التنمية الاجتماعية في عام 1979⁽²⁾، إلا أنها بقيت تعمل وفقاً لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة 1956. وقد تزامن مع هذا التطور انبثاق العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، إضافة للمؤسسات الأهلية لتولي بعض مهام وزارة التنمية الاجتماعية وغاياتها، الأمر الذي أدى إلى انحسار دور الوزارة الرئيس والسيادي في قيادة القطاع وتوجيهه، وتركيزه على الدور العلاجي أكثر من التركيز على الأدوار الوقائية والتنموية.

وتنص غاية الوزارة، كما وردت في المادة الثالثة من قانون تأسيسها على «توفير الضمان الاجتماعي الشامل، والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر وتنظيم استثمارهم»⁽³⁾.

وتتمثل المهام الرئيسة للوزارة بما يلي⁽⁴⁾:

1. تنمية المجتمعات المحلية والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع.

1 لمزيد من التفصيل، انظر: وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020.

2 أنشئت بموجب نظام تنظيم وليس بموجب قانون.

3 وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020، ص 7.

4 المصدر السابق، ص 13.

2. تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي، وتفعيل دور المشاركة الأهلية لتلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية.
3. المحافظة على تماسك الأسرة وحمايتها من التصدع والتفكك، وتوفير الخدمات المؤسسية للمحتاجين من أفرادها.
4. المساهمة بالحد من أخطار الجريمة والانحراف ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها.
5. توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للمحتاجين بهدف دمجهم في المجتمع.
6. المساهمة في تمويل المشاريع التنموية.

ويلاحظ من المهام التي تقوم بها الوزارة حجم الدور المنوط بها في قطاع التنمية الاجتماعية، وهو دور رئيس وسيادي في قيادة القطاع وتوجيهه، مع توافر الكفاءات والخبرات التراكمية للتعامل مع قضايا المجتمع وفئاته وشرائحه كافة، وخاصة تلك الهشة منها، بما يمكنها من السعي لتحقيق التنمية الاجتماعية الهادفة إلى إحداث التغيير الإيجابي في بناء المجتمع، وزيادة مشاركته في التنمية الشاملة والمستدامة.

أما بخصوص قطاع الأسرة والطفولة، فيعدّ قطاعاً عابراً لمختلف القطاعات؛ لتأثره بالاقتصاد والصحة والتعليم وقطاعات أخرى وتأثيره فيها. وتمثّل الأسرة حجر الزاوية في البناء الاجتماعي، وهي المحرك الأساسي للقطاعات، فخيارات الأسرة وقراراتها وعاداتها الاجتماعية تؤثر على القطاع الصحي، كما هي الحال أثناء تفشي وباء كورونا. كما أن القطاع الاقتصادي تحركه الأسرة وعاداتها في الاستهلاك وأنماط الإنفاق، فهي تشكل قوة الطلب، وتؤثر تأثيراً مباشراً على العرض. وبالتالي فإن الأسرة والطفولة قطاع مركّب، فمعظم الخدمات والبرامج في وزارة التنمية الاجتماعية مثلاً هي شأن أسري بحسب قطاعات عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومجالاته، وهذا ينطبق أيضاً على وزارة الصحة، وهكذا.. كما أن هذا القطاع ليس قطاعاً حكومياً، وإنما تعمل فيه العديد من مؤسسات المجتمع المدني بوصفه شريكاً مرادفاً للخدمات الحكومية مثلما هي الحال في خدمات حماية الأسرة من العنف، وبرامج الإرشاد الأسري، وبرامج الطفولة المبكرة. وقد تنبّه المجلس الوطني لشؤون الأسرة سابقاً إلى ضرورة رصد المخصصات المالية الحكومية للطفولة من خلال مشاريع مشتركة مع وزارة المالية وعدد من الوزارات. وتتعدّد اختصاصات قطاع الأسرة والطفل، وتتقاطع مع العديد من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، مثل: سياسات الفقر واستهداف الأسر، والسياسات الصحية، وسياسات التعليم، وسياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وسياسات التقاعد، إضافة إلى سياسات الإسكان، والمواصلات، وحماية البيئة.

أما في ما يتصل بشؤون المرأة، فلا بد من الإشارة إلى أن الأردن قد خطا خطوات إصلاحية مهمة في مجال حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية، وحول المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. فقد تضمنت مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية إجراء تعديلات دستورية تتصل بالمرأة وتراعي مبدأ المساواة بين الجنسين، مثل إضافة كلمة الأردنيات إلى جانب الأردنيين في عنوان الفصل الثاني من الدستور ليصبح «حقوق الأردنيين والأردنيات»، إضافة إلى تعديل الفقرة (6) من المادة السادسة لتصبح: «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز». ولعله يمكن البناء على هذه التعديلات الدستورية بمواءمة بعض النصوص التشريعية الأخرى ذات الصلة بشؤون المرأة ومنع التمييز.

وتصنف مسألة المشاركة الاقتصادية للمرأة وانخراطها في سوق العمل بأنها منخفضة جداً مع أن نسبة التحاق المرأة بالتعليم بمستوييه العادي والعالي تعدّ من أعلى النسب مقارنة مع المنطقة العربية، وهذا التمكين التعليمي لم ينعكس في العديد من الدول على مشاركة فاعلة على المستويين الاقتصادي والسياسي. كذلك لا يمكن إغفال أن صعوبة تعقيدات التمكين الاقتصادي للمرأة عموماً تتأثر بتحديات تشريعية وسياسية ومؤسسية وثقافية وتعليمية ومجتمعية.

وبناءً على ذلك، فإن دمج المرأة في القطاعات الإنتاجية كافة مع مراعاة الفروق الجندرية يعدّ أولوية وطنية، وكذلك العمل على تغيير السلوك النمطي السائد بالعمل في قطاعي الصحة والتعليم دون سواهما، إضافة إلى تفضيل المرأة العمل في القطاع العام لوجود فجوة ملموسة بالأجور في القطاع الخاص بين الجنسين.

وفي ما يخص العنف الموجه ضد المرأة التي تعد من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مع فئات الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة. ويعد قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته، وقانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، من أهم القوانين ذات العلاقة بموضوع العنف الأسري. وقد أسند القانون المهام لإدارة حماية الأسرة للتعامل مع الشكاوى، ونقل المتضرر بموافقتة إلى مكان آمن، وعلاج الضحايا والشهود وحمايتهم، وإجراء التسوية ومتابعة تنفيذ التدابير الملحق بها. وتدير وزارة التنمية الاجتماعية العدد الأكبر من دور الإيواء.

إن ظاهرة العنف ضد المرأة تعيق زيادة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات بما فيها السياسية والعمل؛ وذلك لأن المرأة المعنفة تشغل برفع الظلم عنها ولا تستطيع اتخاذ قرارها أو تمكين نفسها لعدم استفادتها من دخلها؛ فممارسة العنف

ضدها قد يكون هدفه حرمانها من مواردها الاقتصادية (دخلها وميراثها)، ما يعني لها عدم قدرتها على اتخاذ قرار يتصل بأوجه الإنفاق أو الاستفادة من عملها الذي قد يدفعها إلى الانسحاب من سوق العمل لإحساسها بعدم جدواه.

وانطلاقاً من غاية تقرير حالة البلاد لعام 2021 الهادف إلى تحليل القطاعات المختلفة من خلال التركيز على الاستراتيجيات والخطط الحكومية ومدى تطبيقها لتحديد الإنجاز المؤسسي، وتقديم المقترحات لتقويم مواطن الخلل وتحسين الأداء الحكومي، وبما يساهم في تعزيز الشفافية في العمل الحكومي، ستركز هذه المراجعة على الدروس والعبر المستخلصة من آليات تعامل الحكومة مع أزمة جائحة كورونا على مستوى قطاع التنمية الاجتماعية، إضافة إلى قراءة في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والاستراتيجيات القطاعية، والبرنامج التنفيذي التأشيرى للحكومة (2021-2024)، كما ستتناول المراجعة متابعة تنفيذ توصيات تقارير حالة البلاد، وستخلص إلى اقتراح جملة من التوصيات للإسهام في تحسين الأداء وزيادة فاعلية القطاع في تحقيق الأهداف الوطنية.

أولاً: الآثار المترتبة من جائحة كورونا على قطاع التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل والعبر المستخلصة منها:

أخذت الحكومة جملة من الإجراءات التي عملت على التخفيف من حدة تأثير جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق على الفئات الأكثر هشاشة في حالات الأزمات والكوارث، والتي تمثلت بعمال المياومة وفئة العاملين في المنازل. ومن أبرز تلك الإجراءات مبادرة تكافل 1 (الدخل التكميلي)، وتكافل 2 (موجه لعمال المياومة)، وصندوق «همة وطن» وحساب الخير، إضافة إلى مبادرات مؤسسة الضمان الاجتماعي لمساعدة العاملين الذين تضرروا من الجائحة والمشاركين بالضمان الاجتماعي⁽⁵⁾.

ويمكن القول إن جائحة كورونا أثرت في الخطط الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية بسبب تأثيرها في موازنات مؤسسات القطاع، وكان لهذا التأثير مستويان: الأول إيجابي ويعبر عنه مضي مؤسسات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة قديماً في تحقيق أهدافها وتطلعاتها الاستراتيجية. أما

5 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2020، آثار أزمة جائحة كورونا على مستوى قطاع التنمية الاجتماعية، ص 619.

المستوى الثاني فقد كان سلبياً، ويدل عليه تأثر استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية بتراجع حجم موازنتها وانخفاض نسب الصرف على أنشطة أهدافها، كما يدل على هذا المستوى السلبى أيضاً عدم حصول الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على موازنتها المالية من مصادر تمويلها الحكومية وغير الحكومية (من وزارتي المالية والتخطيط والمانحين الدوليين).

إن فرص تطوير قطاع التنمية الاجتماعية تكمن في محافظة الحكومة على الدروس والعبر المستفادة من خلال تعاملها مع جائحة كورونا، ويمكن تلخيص أهم هذه الدروس المستفادة على النحو التالي:

1) الدور المحوري لوزارة التنمية الاجتماعية في قيادة قطاع التنمية الاجتماعية، والذي تمثل في إعداد خطة جاهزة مستمرة وتنفيذها لأعمال الوزارة للتعامل مع أزمة كورونا من أجل تخفي آثار هذه الجائحة التي أحدثت تداعيات اجتماعية وآثاراً سلبية أثرت تأثيراً كبيراً وواضحاً على الفرد والأسرة والمجتمع، وهدفت هذه الخطة إلى رفع مستوى الاستعداد والجاهزية للوزارة ووحداتها الإدارية والمؤسسات التابعة لها ودور الرعاية الإيوائية بمناطق المملكة كافة، لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية الرئيسية للفئات المستهدفة بما في ذلك الفئات المحتاجة للحماية والرعاية، وتشكيل فريق للحماية الاجتماعية⁽⁶⁾.

2) قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على التعامل مع مختلف الشرائح والفئات المجتمعية وفي مختلف المناطق والتعرف على التحديات التي تواجههم، مستفيدة من الحيز المكاني الذي تشغله الوزارة من خلال مديرياتها ومكاتبها والجمعيات الخيرية المسجلة لديها، وفي مختلف الأوقات (الأزمات وغيرها)، وتوافر سجلات للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية للأشد فقراً، والتي تنطبق عليها أسس المساعدات الشهرية.

3) أهمية دور الجمعيات الخيرية في التعامل مع التحديات أوقات الأزمات، وتشكيل الفرق التطوعية للوصول إلى الفئات المستهدفة على مستوى المجتمعات المحلية، إذ عملت 745 جمعية (705 محلية، و40 أجنبية) خلال الجائحة للوصول إلى المحتاجين لخدمتهم.

6 وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020، ص22.

تجدر الإشارة إلى أن فريق الحماية الاجتماعية تكون من وزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والهيئة الخيرية الهاشمية، وتكية أم علي، والهلال الأحمر الأردني، والسيدة نسرين بركات الوزيرة السابقة ممثلة عن القطاع الخاص، وأضيف للجنة كل من: أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية والمنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان، والأنسة زين أبو الراغب مديرة مكتب رئيس الوزراء.

4) بناء قواعد بيانات عن الفئات الهشة، وخاصة عمال المياومة، إذ أظهرت جائحة كورونا بأنهم الأكثر هشاشة في أوقات الأزمات والكوارث. الأمر الذي يستدعي بناء قاعدة بيانات متكاملة عن الفئات والمناطق الأكثر هشاشة، وذلك بعد التحليل والتحديد لفجوة البيانات التي أظهرتها جائحة كورونا، وذلك لغايات تطوير آليات تنسيق أكثر فاعلية بين مختلف الجهات التي تعمل على تقديم الخدمات والمساعدات لهذه الفئات.

5) الحاجة إلى بناء نظام إنذار اجتماعي مبكر للحالات الأكثر هشاشة (الأشخاص ذوي الإعاقة، وجنوح الأحداث، والعنف الأسري)، وذلك من خلال وضع استراتيجية متكاملة للقطاع تضمن التكاملية بالعمل، وتوفير الكوادر المطلوبة وتأهيلها، وتأمين المخصصات المالية اللازمة بإعادة تبويب بنود الإنفاق لدى وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق دعم الجمعيات والمصادر الأخرى التي يمكن توفيرها من خلال برنامج تعزيز الإنتاجية الاجتماعية لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المانحة.

6) الاستمرار في حشد الدعم لوضع قانون للعمل الاجتماعي ليعمل على تنظيم قطاع التنمية الاجتماعية، وتقوية أدواره في مختلف الظروف العادية والطارئة، علماً بأن الوزارة قد شكلت لجننتين (وطنية وداخلية) لغايات إعداد مسودة للقانون.

ثانياً: متابعة الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية، وشؤون المرأة والأسرة والطفل

أ) الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، والاستراتيجيات القطاعية (2017-2021) وتحديثاتها

عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إصدار نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021 بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة. كما عملت على تعديل مكونات الخطة الاستراتيجية الحالية للوزارة باستخدام التحليل السداسي، ومراجعة بعض البرامج وإعادة تسميتها، وإضافة مشاريع جديدة على الخطة، مثل مشروع مكافحة غسل أموال الجمعيات، وتجهيز المراكز الإيوائية بكاميرات مراقبة، ومشروع دمج النوع الاجتماعي في تطوير الأداء المؤسسي، وإضافة مؤشرات قياس جديدة.

في حين أن عام 2020، عام جائحة كورونا، والذي انشغلت فيه المؤسسات الوطنية كافة بالتعامل مع تداعياته. فقد بذلت وزارة التنمية جهداً كبيراً مع الشركاء في قطاع التنمية الاجتماعية، في احتواء آثار الجائحة الاجتماعية على فئات المجتمع الهشة كافة، وكذلك في مساعدة عمال المياومة أثناء الجائحة، والاستمرار في تقديم الخدمات

في دور الرعاية الإيوائية على اختلاف اختصاصاتها، وتقديم خدمات الدعم الاجتماعي لحالات العنف الأسري من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية التابعة للوزارة في أقسام حماية الأسرة. كما أعدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ملحقاً لأثر الجائحة على الأولويات والنتائج لاستراتيجيتها الوطنية (2020-2025)، وأعدت الحكومة البرنامج التنفيذي التأشيري (2021-2024)⁽⁷⁾، الذي تضمن بعض السياسات والإجراءات والبرامج التي تتعاطى مع الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، مثل إنشاء صندوق المخاطر في قطاع السياحة، وصندوق مخاطر قطاع الزراعة، وبناء مستشفيات ميدانية لوزارة الصحة، وزيادة عدد أسرة العناية المركزة في مستشفيات القطاع العام، وتنويع برامج المساعدات الاجتماعية (الدخل التكميلي، وتكافل).

وفي ما يتصل بشؤون الأسرة والطفل وكبار السن⁽⁸⁾، فقد ناقش مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة في اجتماعه السنوي الذي عقد مطلع شهر تموز 2021، موافقة مجلس الوزراء على تشكيل صندوق لدعم كبار السن، وكذلك إقرار مجلس الوزراء الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين. كما يشار إلى جهود حشد التأييد التي يقوم بها المجلس لدعم إقرار قانون حقوق الطفل، إذ ما يزال في ديوان التشريع والرأي. أما بخصوص الإطار الوطني لحماية الأسرة، فقد صدرت الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على الجندر والعنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023)، بالتشارك والتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والفريق الوطني لحماية الأسرة، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، والمجلس القضائي، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وإدارة حماية الأسرة والأحداث في مديرية الأمن العام، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات المحلية والدولية المعنية.

أما في ما يتصل بالاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، فهي استراتيجية وطنية جامعة تتصل بعدة قطاعات (العمل، الصحة، التعليم، الرعاية والمساعدة الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية)، وتتقاطع مع العديد من المؤسسات. وقد جاءت هذه الاستراتيجية بهدف وضع أرضية للحماية الاجتماعية في الأردن، والتي التزم بوضعها الأردن منذ عام 2012، وهذه الأرضية تنظر إلى مختلف مجالات الحماية، والتي تم تحديدها من خلال اللجنة التوجيهية التي شكلها مجلس الوزراء،

7 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)، الجزء الأول: أولويات السياسات والبرامج والمشاريع، ص 79.

8 وفقاً للموقع الرسمي للمجلس الوطني لشؤون الأسرة <https://ncfa.org.jo/>

واشتملت على: العمل المنظم والعمل غير المنظم، الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي، الرعاية الصحية، المساعدات الاجتماعية، التعليم، وخدمات الحماية.

ووضعت استراتيجية الحماية الاجتماعية بناء على أساس الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمؤسسية للجهات المختلفة المعنية بالحماية الاجتماعية، إذ إنها تبني على ما ورد فيها، وقد جاءت التوصيات من أجل تعزيز كفاءة الإنفاق ضمن الموارد المتاحة للدولة بهذا الخصوص. وأوصت الاستراتيجية ضمن خطة عملها بتشكيل مجلس وطني للحماية الاجتماعية يقوم بالإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية ومتابعة إجراءاتها وتقييمها.

ب) الخطة الوطنية للحد من زواج القصر - دون سن 18 سنة (2020-2024)
أقر مجلس الوزراء في عام 2019 الخطة الوطنية التي أعدها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الشركاء للحد من زواج القصر دون سن 18 سنة في الأردن للفترة (2018-2022)، وعُدلت سنوات التطبيق للتأخير في إقرار الخطة، فأصبحت (2020-2024).

وتهدف الخطة إلى توفير إطار عملي يشمل توجهات إجرائية تسهل عملية الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي للحد من زواج القصر دون سن 18 سنة في الأردن، وتفعيل مبادئ الشراكة والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لتحديد أدوار كل منها في هذا المجال، واعتماد محاور الخطة بوصفها انطلاقة بحثية، وأساساً لعملية التقييم والمراجعة وفقاً لمؤشرات كمية ونوعية، وتسهيل عملية المتابعة والتقييم للأنشطة والجهود المبذولة، وتسهيل عمليات استقطاب التمويل الدولي والمحلي لتنفيذ الأنشطة والبرامج المنبثقة عن الخطة.

ج) الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)

تعد هذه الاستراتيجية الثانية في هذا المجال والتي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وقد طُورت خطة تنفيذية لها، وعُممت على الجهات المعنية. ويجري العمل على متابعة الخطة الاستراتيجية للتحقق من مدى الالتزام بتنفيذ بنودها. ووافقت رئاسة الوزراء موافقة أولية على إنشاء صندوق لدعم كبار السن، وشكلت لجنة لدراسة النظام القانوني الذي أعد سابقاً لهذه الغاية.

وقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2021 بإعداد دراسة تقييمية لدور رعاية كبار السن لترصد واقع حال دور رعاية المسنين والبالغ عددها تسعة دور، موزعة

ضمن أربع محافظات (العاصمة، اربد، الزرقاء والبلقاء)، وبواقع خمسة دور رعاية ضمن القطاع التطوعي، وأربعة دور ضمن القطاع الخاص، وأظهرت نتائج الدراسة والزيارات الميدانية، افتقار معظم الدور الى الكوادر البشرية المتخصصة وأن من أبرز التحديات التي تؤدي الى إعاقة عمل الدور هو التمويل، وكذلك اوصت الدراسة التقييمية بتعميم شراء خدمات الرعاية الايوائية للمسنين من كافة الدور وعدم اقتصارها على أربعة دور فقط، وقد ظهرت الحاجة الى إنشاء مركز تدريب متخصص في رعاية المسنين.

وصدر نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021، والذي نص على فتح حساب بمسمى «حساب رعاية المسنين» في وزارة التنمية الاجتماعية، يُخصص لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والبدنية والنفسية المناسبة للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم، وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين، وإيواء المسنين الذين تعجز أسرهم عن رعايتهم، أو الذين ليس لهم أسر ترعاهم، والعمل على إدماج المسنين في المجتمع، إضافة إلى دعم البرامج والمشاريع الموجهة للمسنين.

د) الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)

أعدت هذه الاستراتيجية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بعد مشاورات مع العديد من الأطراف الحكومية، ومجلسي الأعيان والنواب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. واعتمدت الاستراتيجية فلسفة نظرية التغيير، وربطت ما بين التمييز والعنف والفجوة بين الجنسين، وأشارت إلى ضرورة العمل على تغيير الاتجاهات لا في المجتمع فحسب، بل كذلك في البيئة الداخلية للمؤسسات الحكومية، وفي آليات عملها من خلال إدماج النوع الاجتماعي والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وإنتاج البيانات المصنفة التي تجعل عملية تطوير السياسات تقوم على منهجية علمية تستند إلى الحقائق وليس إلى الافتراضات، وكذلك من خلال آليات التعلم.

ولقد أبرز الهدف الأول من الاستراتيجية الوطنية للمرأة ضمان تمكين المرأة من ممارسة حقوقها والمشاركة في الحياة العامة والمناصب القيادية. وعند النظر إلى نتائج الانتخابات النيابية التي جرت عام 2020، لوحظ أنه لم تفرز أي امرأة بالتنافس، ولم تحصل النساء إلا على 15 مقعداً عن طريق الكوتا، إضافة إلى العدد القليل لتمثيل المرأة في مجلس الأعيان. ويشار إلى أن لجنة تمكين المرأة المنبثقة عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، أبرزت عدداً من التوصيات، لعل من أهمها زيادة نسبة المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب، على ألا تقل عن نسبة 30% من إجمالي مقاعد المجلس. ويؤمل أن ترفع الحكومة في المستقبل نسبة النساء في المناصب القيادية وفي الحكومة. وهناك توافق على

أهمية الهدف الاستراتيجي الثاني (تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف القائم على أساس الجنس)، وعلى أهمية التدخلات والمبادرات الواردة لتحقيق هذا الهدف، وخاصة ما يتصل بسهولة الوصول إلى الخدمات ذات الجودة العالية لضحايا العنف⁽⁹⁾. وضمن هذا الإطار، عرضت وزارة التنمية الاجتماعية أولوياتها، والتي جاء في صدارتها مهنة العمل الاجتماعي، وتصنيف الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بناء على شهاداتهم.

وأوردت هذه الاستراتيجية بعض عوامل نجاحها، مثل بناء شراكات فاعلة وتحديد الأدوار. ويُقترح أن تتضمن هذه العوامل أيضاً الشراكة مع البلديات لتكون مشاريع البلديات وخططها وميزانياتها مستجيبة لاحتياجات النساء في كل بلدية. أما بخصوص الشراكة مع المجتمع المدني، فلا بد من تسهيل وصول المجتمع المدني، وخاصة مقدمي الخدمات إلى التمويل الضروري لاستدامة برامجه.

وقد صادقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، التي تقدم بدورها خارطة طريق ورؤية الدولة لتمكين المرأة، وتوجه أولويات العمل على المستوى الوطني والمحلي لضمان صياغة السياسات وتخصيص الموازنات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، استناداً إلى مبادئ الدستور الأردني والالتزامات الوطنية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج، وإلى الاتفاقيات والمعاهدات والاعلانات الدولية التي صادقت عليها المملكة والمتعلقة بحقوق المرأة وبمبادئ حقوق الإنسان. حيث تركز الاستراتيجية من خلال رؤيتها للوصول إلى مجتمع خال من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس، تتمتع فيه النساء بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، واشتملت الاستراتيجية على أربعة أهداف رئيسية، حيث يركز الهدف الأول على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل والحياة العامة وفي القيادة، والوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية الملائمة لاحتياجاتهن الخاصة، بما فيها الخدمات الإنسانية وخدمات التعاليف والتمتع بالأمن والمساهمة في تحقيقه، والوصول للعدالة وتمكين الإناث الأكثر هشاشة من الحصول على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. ويسعى الهدف الثاني لضمان توفر آليات الوقاية والحماية والاستجابة الفعالة للعنف المبني على أساس الجنس في القطاعات والمجالات الخاصة والعامة والرقمية، وسياسات وخدمات يسهل الوصول إليها وذات جودة

9 تجدر الإشارة إلى أن الحكومة شكّلت لجنة للوقاية من العنف الأسري بهدف تعزيز منظومة حماية الأسرة، يرأسها وزير الشؤون السياسية، وتضم في عضويتها وزير التنمية الاجتماعية ورئيسة ديوان التشريع والرأي، والأمانة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة، والأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان، ومدير إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام.

عالية لضحايا العنف وتشجيع مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف داخل المجتمع، ويركز الهدف الثالث على ضرورة تكريس أعراف وأدوار إيجابية لكلا الجنسين، وإدراجها في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي الإعلام، وفي المجتمع من خلال التركيز على ضمان مراعاة محتوى المناهج المدرسية والتعليم غير الرسمي لقضايا المرأة وتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحدي المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال والأعراف الاجتماعية السائدة في خطاب الإعلام التقليدي والحديث، وتعزيز الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية من خلال قادة المجتمع المحلي والحملات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتناول الهدف الرابع الجانب المؤسسي لضمان وجود مؤسسات قادرة على تطوير واستدامة سياسات وهياكل وخدمات داعمة للعدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال تطوير إحصاءات يسهل الوصول إليها.

ثالثاً: مواطن الضعف في الأداء والتنفيذ

- 1) بالرغم من مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية في وضع الأسس والمعايير السليمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية⁽¹⁰⁾، والتي شملت تشكيل لجنة تنسيقية لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية⁽¹¹⁾، إلا أنه يمكن طرح التساؤل حول العلاقة بين هذه اللجنة والمجلس التنسيقي للتنمية ومحاربة الفقر الذي أوصت بإنشائه الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وورد ضمن البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024)، ضمن قطاع تعزيز الإنتاجية ومحاربة الفقر⁽¹²⁾.
- 2) ضرورة أن يكون ثمة أنشطة متخصصة في تخفيف الضغط النفسي على متلقي خدمات دور الرعاية بعامة ونزلاء دور رعاية المسنين خاصة، وكذلك ضرورة وجود برامج خاصة بمقدمي خدمات دور الرعاية والمعنيين بتوزيع المعونات العينية، والعمل على إيجاد قواعد بيانات خاصة بأسر عمال المياومة في حال تعرض الأردن لأزمات أخرى قد تحدث على غرار أزمة كورونا.
- 3) ضرورة العمل على تدعيم أداء جهات الرقابة المستقلة (المركز الوطني لحقوق الإنسان) على مؤسسات الحماية الاجتماعية، والعمل على إزالة التداخل في الأدوار

10 وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020، ص26.

11 بموجب كتاب دولة الوزراء رقم 56/10/6/45196 بتاريخ 31/10/2019، ولاحقاً كتاب دولة رئيس الوزراء بإعادة تشكيل اللجنة لتتضمن لجان فنية وفق محاور الاستراتيجية رقم 10/13/1/15191 بتاريخ 29/7/2020.

12 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024)، الجزء الثالث، ص170.

والمهام ما بين المؤسسات المعنية بمكافحة التسول.

4) أهمية تعريف قطاع التنمية الاجتماعية، علماً بأن مفهوم التنمية الاجتماعية قد تراجع على المستوى الدولي، وحل محله مفهوم العمل الاجتماعي، ومفاده أن العمل الاجتماعي: «مهنة غايتها إحداث التغيير في العلاقات الإنسانية؛ لتعزيز إنتاجية الأفراد وجماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية، وضمان رفاههم، ويمارس تلك المهنة أشخاص معدون علمياً وعملياً وأخلاقياً، قادرون على توظيف النظريات العلمية للعمل الاجتماعي وتطبيق منهج حقوق الإنسان وتجنيد مبدأ العدالة الاجتماعية والتعامل مع الثقافة المجتمعية».

5) يوجّه قطاع التنمية الاجتماعية بموجب عدد كبير من التشريعات الاجتماعية، يغلب عليها التشتت إلى أكثر من مرتبة (قوانين، أنظمة، وتعليمات)، وعدم الاشتغال على مفاهيم العمل الاجتماعي الحديثة.

6) ثمة مؤسسات كثيرة تعمل في قطاع التنمية الاجتماعية على مستوى رسم السياسات والتنفيذ، وهذا الأمر يدعو إلى ضرورة حدوث التنسيق الفعال في ما بينها لتلافي الازدواجية في تقديم الخدمات، وتعزيز المساواة في المراكز القانونية للمؤسسات غير الحكومية المعنية؛ لأن بعضها ينشأ بقوانين خاصة، وبعضها الآخر ينشأ بموجب قانون الجمعيات، وتوحيد مرجعيات تسجيل المؤسسات الأهلية بما فيها الشركات غير الربحية والجمعيات، والتزام بعض المؤسسات بدورها المرسوم في تشريعاتها، وضرورة تبادل المعلومات والتنسيق في ما بين المؤسسات وتقديم المؤسسات لخدماتها إلكترونياً، وتعامل المؤسسات المعنية مع التحولات الاجتماعية بنهج البحث العلمي.

7) يعمل قطاع التنمية الاجتماعية باستراتيجيات جزئية (المرأة، تنمية الطفولة المبكرة، الأسرة، المسنين، ذوي الإعاقة، الأحداث، والحماية الاجتماعية)، وليس باستراتيجية كلية (العمل الاجتماعي).

8) لا بد من العمل على إعادة الثقة بمنظومة الحماية من العنف ضد الأسرة والطفل والمرأة والفتيات المهمشة وبالجهات مقدّمة الخدمات، وخاصة بعد تعرض نساء للقتل حتى مع تقدّمهن بشكاوى وطلبات حماية من الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال إجراء تحقيق وتقييم نزيه وشفاف ومستقلّ حول ما حدث مع هذه الحالات، وأسباب وقوع العنف، ومدى سهولة الوصول للخدمات، وتقييم مدى كفاءة الكوادر العاملة في مجال الحماية من العنف واتجاهاتهم تجاه الضحايا.

رابعاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020

(أ) التوصيات في مجال التنمية الاجتماعية

شهد تنفيذ التوصيات الخاصة بمحور التنمية الاجتماعية تحسناً ملحوظاً، ويمكن أن يُعزى سبب التنفيذ من عدمه إلى طبيعة تلك التوصيات، إذ يلاحظ عدم التحسن في التنفيذ للتوصيات ذات الطبيعة التشريعية، أي أنها تحتاج إلى تعديل تشريع خارج نطاق مؤسسات القطاع، مقابل تلك ذات الطبيعة الإجرائية.

وفي ما يتصل بتوصيات تقرير حالة البلاد 2020، يلاحظ بأن التوصيات جاءت منسجمة مع التوجهات الحكومية بضرورة تحديث الاستراتيجيات القطاعية والمؤسسية، وتضمينها الدروس والعبر المستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا، وبالتالي عدّها منفذة أو قيد التنفيذ. أما بخصوص التوصية الخاصة بإعادة موازنة وزارة التنمية إلى ما كانت عليه عام 2019، فتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في موازنة الوزارة عائد إلى نقل مخصصات صندوق المعونة الوطنية إلى موازنة الصندوق من عام 2020 بحسب قانون الموازنة العامة لسنة 2021، وبالتالي تعدّ هذه التوصية منفذة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): توصيات محور قطاع التنمية الاجتماعية المضمّنة في تقرير حالة البلاد 2020

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	جرى إعداد مسودة لقانون العمل الاجتماعي بالتنسيق مع الشركاء، ويجري حشد الدعم لإقراره ضمن مراحل التشريعية.	استحداث قانون عصري للعمل الاجتماعي.
	يجري مراجعة العديد من الخطط الاستراتيجية والوطنية لتضمينها أثر كورونا على برامجها التنفيذية، ووزارة التنمية الاجتماعية مثال ذلك.	أن تُعد الحكومة خطة عمل تنفيذية لمعالجة تحديات قطاع التنمية الاجتماعية، لضمان أثره الإيجابي في المحافظة على الأمن الاجتماعي، وأن تحافظ على الدروس والعبر الإيجابية المستفادة من انعكاس تعاملها مع أزمة جائحة كورونا على مستوى قطاع التنمية الاجتماعية، وتتعلم من الدروس والعبر السلبية.

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	تمت، إذ إن الانخفاض في موازنة الوزارة كان بسبب نقل مخصصات صندوق المعونة من موازنة الوزارة إلى موازنة الصندوق من عام 2020، وفقاً لقانون الموازنة العامة لسنة 2021.	أن تعيد الحكومة (ممثلة بوزارة المالية) مخصصات موازنة وزارة التنمية الاجتماعية كما كانت عليه عام 2019، مع المحافظة على مستوى موازنة برنامج دعم صندوق المعونة الوطنية، بل زيادته لتنامي الطلب عليه.
	عملت وزارة التنمية الاجتماعية على مراجعة خطتها الاستراتيجية وتطويرها، وكذلك من خلال اللجنة التنسيقية التي ترأسها لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وتضمينها الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا.	أن توعز الحكومة لوزارة التنمية الاجتماعية بمراجعة خطتها الاستراتيجية وتحديثها للسنوات (2017-2021)، وربط تلك الخطة بالمشاريع الممولة من الدعم الخارجي.
	شكّلت الوزارة فريقاً وطنياً لمهنة العمل الاجتماعي راعت فيه التشاركية مع الجهات المعنية كافة بالتطوير المؤسسي من ممثلين عن الجامعات الأردنية والمنظمات الدولية، وقد أعد الفريق مسودة استراتيجية مهنة العمل الاجتماعي في الأردن، وخطة تنفيذية ضمن إطار زمني محدد ومؤشرات أداء. ويجري العمل على تطوير بطاقات الوصف الوظيفي مع ديوان الخدمة المدنية.	التأكيد على مهنة العمل الاجتماعي، وتولي تنفيذ هذا العمل، سواء في مجال الرعاية أو مجال الوقاية، من خلال أخصائيين مؤهلين أكاديمياً وعملياً.
	تم حث الاتحاد لإعداد خطته الاستراتيجية بكتاب من الوزارة بتاريخ 2021/6/27	حث القطاع التطوعي ممثلاً بالاتحاد العام للجمعيات الخيرية، على إعداد خطته الاستراتيجية.

ب) التوصيات في مجال الأسرة والطفولة وكبار السن

يلاحظ بأن التوصيات التي نُفذت من تقرير حالة البلاد 2020، قد تحسنت بصورة ملحوظة (انظر الجدول رقم 2)، إضافة إلى وجود بعض التوصيات التي تعدُّ سابقة لأوانها، فمثلاً توصية حول توفير التكاليف المالية الخاصة بتنفيذ البنود الواردة في مسودة قانون حقوق الطفل، علماً بأن القانون لم يقربعد (في ديوان التشريع والرأي).

الجدول رقم (2): توصيات محور الأسرة والطفولة وكبار السن المضمّنة في تقرير حالة البلاد 2020

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	تُنفذ	
	<p>جوهر عمل المجلس هو الدعم والتنسيق والاقتراح للمبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة.</p> <p>وضمن قضية زواج الأطفال كلف المجلس من خلال رئاسة الوزراء بمتابعة الخطة الوطنية لزواج من هم دون 18، وبدأت المتابعة في عام 2021 من خلال نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة. ويعطي النظام للفريق الوطني لحماية الأسرة صلاحيات الرقابة والإشراف على تنفيذ التوجيهات والسياسات الوطنية الخاصة بالأسرة، ومتابعة التزام المؤسسات الوطنية بها، مثل مرجعية إعداد خططها المؤسسية في مجال حماية الأسرة.</p>	<p>العمل على تعزيز دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتنسيق لدعم المبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة، والتحقق من التزام الجهات بالتطبيق.</p>
	<p>يعمل المجلس على حشد الدعم لإقرار قانون حقوق الطفل.</p>	<p>تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، واستراتيجية خاصة بالأطفال، لمواكبة التطورات التي طرأت على الأسرة وعلى حقوق الطفل في الأردن، وأن تنبثق عنها سياسات وخطط عمل متكاملة شمولية.</p>
	<p>ثمة وزارة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي والرئاسة لهذه الغاية.</p>	<p>إيجاد آلية رقابة ضمن رئاسة الوزراء لمتابعة جميع الاستراتيجيات التي تقرها الرئاسة، ومدى تناغمها وتناغم البرامج المنبثقة عنها.</p>
لم تتم		<p>تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات لخدمة قضايا الأسرة.</p>
	<p>من مهام عمل وزارة التخطيط تنسيق الأولويات الوطنية وتضمينها في البرنامج التنفيذي التنموي، بعد مناقشتها مع الجهات المختصة، ويمكن تنشيط هذا الدور بصورة أفضل.</p>	<p>تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعمل على تنسيق الجهود الوطنية، وتنسيق التمويل الخارجي لتغطية الأولويات.</p>
	<p>يجري العمل على تحديث تقرير أحوال الأسرة الأردنية، وكذلك الحال بخصوص تقرير وضع الطفل.</p>	<p>تطوير مؤشرات وتقارير وطنية دورية تقيس تقدم العمل في مجال الطفولة والطفولة المبكرة (تقرير الأسرة والطفل).</p>

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	تقع ضمن برنامج أتمتة الخدمات الحكومية الجاري تنفيذه.	تطوير الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات (أنظمة التسجيل)، من خلال جهة رسمية واحدة، وضمن برمجيات تتيح الربط بين المؤسسات في ما بعد، وعلى المستويات كافة.
	صدر نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021، والذي نص على فتح حساب يسمى «حساب رعاية المسنين» في الوزارة يخصص لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والبدنية والنفسية المناسبة للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم، وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين، وإيواء المسنين الذين تعجز أسرهم عن رعايتهم أو الذين ليس لهم أسر تراهم.	إقرار قانون خاص بكبار السن.
	أجري تقييم لمراكز الإرشاد الأسري لهذه الغاية.	مراجعة التشريعات الخاصة بالإرشاد الأسري وتطويرها، واستحداث المطلوب لتوفير الخدمات وترخيص العاملين.
لم يتم ضمن هذا الإطار، غير أن ثمة العديد من البرامج في مجال التوعية بأهمية الأسرة.		التوعية بأهمية الأسرة، ونشر الوعي بقضاياها ضمن المناهج الدراسية على مستوى المدرسة والتعليم العالي.
	تم إعطاء أولوية لهذه الفئات في برامج الدعم خلال جائحة كورونا.	التركيز على الأسر المعرضة للخطر في التخطيط وخاصة في السياسات الوطنية (الأسر الفقيرة، الأسر التي ترأسها امرأة، والأسر التي يتم فيها الطلاق).
	قد يكون أولوية ضمن الخطة التنفيذية لقانون حقوق الطفل حال إقراره.	إجراء مسح محدث لعمل الأطفال ليكون موجهاً لرسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الواقعية التي تستند للأدلة العلمية.
	استكملت المرحلة الثانية من الربط التلفزيوني المغلق لإدارة الأحداث لسماع إفادات الضحايا والشهود والأطفال والأحداث.	العمل على إقرار نظام حماية الشهود الموجود حالياً لدى ديوان التشريع والرأي، لتحقيق التكاملية والاطمئنان للسرية والإبلاغ عن قضايا العنف الأسري/ موجود عند المرأة.
	يجري حشد الدعم لذلك.	إدراج مسودة قانون حقوق الطفل الموجودة لدى ديوان التشريع والرأي للمناقشة، تمهيداً لإرساله لمجلس النواب لإقراره.

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	تم اعداد دليل اجراءات للمرشدين التربويين	إنشاء مراكز ومكاتب متخصصة للإرشاد الأسري والمجتمعي، وتقديم الخدمات في جميع أنحاء المملكة، وخاصة في أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان، وأن تتوجه هذه المراكز والمكاتب للجميع بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، وأن تعمم الخدمات لتشمل جميع المحافظات. وذلك لحل الخلافات الاجتماعية ومنع تفاقمها، ولتشجيع العائلات على استخدام وسائل غير عنيفة في التعامل مع الخلافات.
	تم تطوير الأدلة الإجرائية للمؤسسات ومنها وزارة التربية والتعليم.	وضع خطط و إجراءات للوصول إلى الأطفال وكبار السن والمرضى الذين لا يستطيعون الإبلاغ، وذلك من خلال تعزيز دور المرشدين الاجتماعيين العاملين في المدارس. إضافة إلى تخصيص فرق تقصي العنف الأسري على غرار فرق التقصي الوبائي، ولا سيما لدى الأسر التي تضم أطفالاً وذوي إعاقة ومسنين وخاصة من لهم ملفات سابقة، على أن تتبع هذه الفرق قواعد وإجراءات تراعي شروط السلامة العامة.
	جرت الموافقة على إنشاء صندوق لدعم كبار السن.	تضمين مخصصات للطوارئ في موازنات الوزارات لمواجهة التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على كبار السن.

ت) التوصيات في مجال شؤون المرأة

جرى تحليل التوصيات ومدى تنفيذها، ويلاحظ ارتفاع التنفيذ في هذا المحور، كما يظهر في الجدول رقم (3)، الأمر الذي يشير إلى مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة لتفعيل دور المرأة في مناحي الحياة كافة وحمايتها، وخاصة مشاركتها في الحياة السياسية التي هي مفتاح لتعزيز مشاركتها في سائر المجالات الأخرى، وليس أدل على ذلك مما ورد في وثيقة أولويات الحكومة (2020-2021)، والتي نصت على العمل على دعم العملية الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية، وخاصة للشباب والمرأة بعدهما أولوية، وبناء منظومة حماية اجتماعية شاملة ومتكاملة، والحفاظ على سلامة الأردنيين والأردنيات وأرواحهم. إضافة إلى انتهاج إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، ومأسسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة لتصبح إحدى لجان رئاسة الوزراء.

الجدول رقم (3): توصيات محورشؤون المرأة المضمّنة في تقرير حالة البلاد 2020

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	إقرار الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، ومأسسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة لتصبح إحدى لجان رئاسة الوزراء.	اتخاذ إجراءات دستورية وتشريعية باتجاه تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في الأردن.
لم يُقر في ما يتصل بقضايا العنف الأسري، مع وجود نظام حماية الشهود في قضايا الفساد.		إقرار نظام حماية الشهود والضحايا، وتضمين قانون الموازنة العامة بنوداً لتغطية تكاليف هذه التعديلات التشريعية.
	أقر ونشر في الجريدة الرسمية، العدد 5715، تاريخ 2021/5/2.	إقرار نظام العاملين بالزراعة لضمان تمتع العاملات والعاملين في هذا القطاع بالحماية الواردة في قانون العمل.
	نفذت بمحدودية، إذ أدرجت في الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، والتي أقرها مجلس الوزراء.	تعزيز دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة قسم المساواة بين الجنسين، وتعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف والتمييز، وتدعيم الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو الهدف الاستراتيجي الثالث الوارد في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.
	يجري العمل على ذلك في الاستراتيجيات المحدثة.	العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع التقييمات والخطط لعمل الاستجابة للأزمات، مع مراعاة الأدوار المناطة بكلا الجنسين واحتياجات المرأة.
	ثمة تحسن في هذا المجال، ومن المتوقع أن تضمن مقترحات لجنة إصلاح المنظومة السياسية زيادة حصة المرأة في المشاركة السياسية بموجب قانوني الانتخاب والأحزاب.	تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ليشمل ذلك زيادة الحصص النسائية في مجلسي النواب والأعيان والمناصب الحكومية.

حالة البلاد 2021: التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نفذت	
	صُممت في ملحق الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن حول أثر جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها على الأولويات والنتائج.	وضع خطة استجابة وطنية للطوارئ، للتعامل مع حالات العنف الأسري أثناء الأزمات، واستحداث طرق بديلة لتقديم الشكاوى، من قبيل تطوير منصة إلكترونية للإبلاغ وتقديم الخدمات للضحايا. وأن تتضمن هذه الخطة كيفية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ومقدمي الخدمات، وكيفية توفير أماكن آمنة للضحايا مع التركيز على سهولة الدخول، وضمان وحدة العائلة، وتوفير احتياجات للنساء المتخلى عنهن اللواتي يفقدن الدعم الأسري بسبب الخلافات.
	أدرجت في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، والتي أقرها مجلس الوزراء.	دعم منظمات المجتمع المدني لضمان استمراريتها بتقديم خدماتها بديناميكية ومرونة، وزيادة الاعتماد عليها في الخطوط الأمامية للاستجابة، وهذا من شأنه أن يعين على الاستفادة من الخبرات المكتسبة وبناء الثقة والشراكات. إضافة إلى تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الدعم لضحايا العنف الأسري، وضمان حصولها على التمويل اللازم لاستمرارية عملها.
	أدرجت في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، والتي أقرها مجلس الوزراء.	ضرورة تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري، وإصدار أوامر الحماية، وإبعاد مرتكبي العنف عن المنزل الأسري، ونقل المتضررين إلى مكان آمن، ووضع برامج للتعامل مع المعتدي، وإقرار نظام حماية الشهود والضحايا وتخصيص الموارد الكافية لتطبيقه.
	أدرجت في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، والتي أقرها مجلس الوزراء.	التعميم والتأكيد على عدم استخدام الاحتجاز الوقائي أو التهديد به، لأن الاحتجاز الوقائي أو التهديد به يحول دون قيام الضحايا من النساء بالإبلاغ عن العنف ويعرضهن لانتهاك حقوقهن.
	أدرجت في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، والتي أقرها مجلس الوزراء.	تعزيز دور وسائل الإعلام وقادة الرأي، لتسليط الضوء على الآثار الاجتماعية لخطط الطوارئ، على غرار اهتمامها بإبراز الجوانب الاقتصادية والصحية للجائحة.
	تم استحداث جناح طوارئ في دور الوفاق الأسري في عمان وإريد لاستقبال حالات العنف.	الإشراف المشترك على دور الإيواء الحكومية مع جهة مستقلة، لضمان عدم خضوعها للبيروقراطية الحكومية، وتخصيص إحدى هذه الدور للحالات الطارئة، لتقوم إدارة حماية الأسرة بإحالة الحالات المستعجلة إليها.
	صادق الأردن على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	أن يتم التوسع باستخدام مصطلح "الحماية الاجتماعية" بدلاً من المعونة الوطنية، لتغليب الصفة الحقوقية للدعم الحكومي للضمانات المهمشة، كما ورد في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي عدّ تأمينات البطالة والشيخوخة والفقر حقوقاً لا يجوز التمييز فيها، ولا يقتصر ذلك على الدعم المادي، بل ينبغي توفير حماية حقيقية، مثل فرص العمل الآمنة، وإيواء ضحايا العنف المتخلى عنهن، وإنشاء الحضانات، وغيرها من التأمينات.
	جرى تضمين ذلك في قانون العمل المعدل رقم (14) لسنة 2019.	الاستمرار في تشجيع العمل المرن لكل من تقتضي ظروفه الاستمرار في هذا النوع من العمل.

مدى تنفيذ الحكومة للتوصية		التوصية كما وردت في تقرير حالة البلاد 2020
لم تُنفذ	نُفذت	
	يتم إلى حد ما من خلال الإقراض والجمعيات.	دعم برامج منظمات المجتمع المدني المتصلة بتمكين النساء اقتصادياً.

خامساً: التوصيات

أ) التوصيات في مجال التنمية الاجتماعية

مع الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به وزارة التنمية الاجتماعية، بسبب مكانتها على مستوى المجتمعات المحلية وتعاملها مع مختلف شرائح المجتمع وفئاته العمرية، إلا أن التشريعات التي تحكم عملها وعلاقتها مع الشركاء وتداخل العمل في ما بينها، حدثت من دورها في السعي لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو الأساس في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحقيق «التنمية بمفهومها الشامل». ولغايات مأسسة قطاع العمل الاجتماعي، فإن هذه المراجعة تؤكد على الآتي:

- 1) إكمال العمل على إعداد قانون العمل الاجتماعي وإقراره ليحدد مهام الجهات الشريكة ومسؤولياتها في قطاع التنمية الاجتماعية، والإطار التنسيقي لمختلف الجهات الشريكة لضمان تكاملية العمل الاجتماعي واتساقه في جميع مراحل (الوقائية والعلاجية والتنموية). إضافة إلى مهنة العمل الاجتماعي لزيادة الفاعلية ورفع الكفاءة المؤسسية، إذ ينعكس ذلك على السلم الوظيفي، وبالتالي على الرواتب والحوافز المادية والمعنوية الأخرى، ما يجعل القطاع جذاباً للخبرات والكفاءات.
- 2) أن تقوم مديرية الأمن العام بتنفيذ آليات لضبط المتسولين وجلبهم وإيداعهم لدى الجهات ذات الاختصاص، ويقتصر دور وزارة التنمية الاجتماعية في عملية استقبال المتسولين عند إيداعهم في المراكز من أجل تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم.
- 3) نقل مهمة إصدار بطاقة التأمين الصحي لفئة غير القادرين، وفئة الأشخاص ذوي الإعاقة لوزارة الصحة بالكامل من خلال الاعتماد على المعلومات الحوسبة والربط البيني بين الدوائر الحكومية.
- 4) نقل مهمة إعفاء الخادمات العاملات من رسوم العمل لوزارة العمل بالكامل من خلال

- الاعتماد على المعلومات المحوسبة والربط البيئي بين الدوائر الحكومية.
- (5) اقتصار مهمة الوزارة في إعداد الدراسات الاجتماعية لمساكن الأسر الفقيرة، وتقديم الخدمات لمستحقيها بموجب معادلة استهداف معدة لهذه الغاية، وترك دور عمليات الصيانة والشراء وإنشاء المساكن لوزارة الأشغال العامة كونها الجهة المختصة في الإشراف على تصميم الأبنية وإنشائها.
- (6) نقل مهمة إعفاء الأسر الفقيرة من فلس الريف لوزارة الطاقة بالكامل من خلال الاعتماد على المعلومات المحوسبة والربط البيئي بين الدوائر الحكومية.
- (7) العمل على توقيع اتفاقيات تعاون ما بين وزارة التنمية الاجتماعية والجامعات الأردنية التي تدرس تخصصات العمل الاجتماعي لتزويد الخريجين بمهارات عملية من خلال التدريب أثناء الدراسة في مؤسسات الحماية والرعاية التي تشرف عليها الوزارة، وتقييمهم من خلال نماذج تعد خصيصاً لهذه الغاية بالتشارك مع الكادر الأكاديمي في الجامعات، الأمر الذي يساعد في توفير الكوادر المؤهلة أكاديمياً وعملياً من جهة، وتوفير أرض خصبة لإجراء الدراسات والبحوث المتصلة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية واقتراح التوصيات والحلول العلمية والواقعية لها من جهة أخرى.
- (8) التوسع في تشكيل فرق المتطوعين من خلال التنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات الخيرية على مستوى المحافظة والمجتمعات المحلية، وتوفير قواعد البيانات اللازمة عن المتطوعين واختصاصاتهم وخبراتهم واهتماماتهم، وكذلك بناء قواعد البيانات الخاصة بقطاع التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية، إضافة إلى تطوير برامج توعية وتثقيف حول آليات التعامل مع الفئات الهشة والمستهدفة، مثل المعاقين والأحداث والمسنين، خلال الأزمات وحالات الكوارث، وتدريب المتطوعين على هذه البرامج والآليات.
- (9) تضمين الاستراتيجيات المعنية بقطاع التنمية الاجتماعية إطاراً مفاهيمياً للمصطلحات المستخدمة، فعلى سبيل المثال مفهوم النوع الاجتماعي والذي يسعى إلى تحقيق العدالة لكلا الجنسين المبنية على الحقوق والواجبات، نجده في العديد من الاستراتيجيات يشار إليه بالمساواة بين الجنسين. وكذلك الحال في ما يخص مفاهيم المستوى المعيشي اللائق والعمل اللائق، والتي نجدها مستهدفات استراتيجية في العديد من الاستراتيجيات.
- (10) التوسع باستخدام مصطلح «الحماية الاجتماعية» بدلاً عن المعونة الوطنية، لتغليب الصفة الحقوقية للدعم الحكومي للفئات المهمشة كما ورد في العهد

الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي عدّ تأمينات البطالة والشيخوخة والفقر حقوقاً لا يجوز التمييز فيها، ولا يقتصر ذلك على الدعم المادي، بل ينبغي توفير حماية حقيقية مثل فرص العمل الآمنة، وايواء ضحايا العنف أو المتخلى عنهن، وإنشاء الحضانات، وغيرها من التأمينات.

(11) تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات لخدمة قضايا الحماية الاجتماعية والأسرة، ومراجعة التشريعات الحالية لدعم توجيه الشركات للخدمات الاجتماعية.

(ب) التوصيات في مجال الأسرة والطفل

- (1) إقرار قانون خاص بحقوق الطفل.
- (2) إقرار نظام حماية الشهود والضحايا، وتضمين قانون الموازنة العامة بنوداً لتغطية تكاليف هذه التعديلات التشريعية.
- (3) إقرار نظام العاملين بالزراعة لضمان تمتع العاملات والعاملين في هذا القطاع بالحماية الواردة في قانون العمل.
- (4) قيام وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الإعلام بنشر رسائل توعوية حول نشر ثقافة قيم المساواة بين الجنسين، وتعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف والتمييز، وتدعيم الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو الهدف الاستراتيجي الثالث الوارد في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.
- (5) وضع خطط وإجراءات للوصول إلى الأطفال وكبار السن والمرضى الذين لا يستطيعون الإبلاغ عن حالات العنف، وذلك من خلال تعزيز دور المرشدين الاجتماعيين العاملين في المدارس. إضافة إلى تخصيص فرق تقصي العنف الأسري وخاصة لدى الأسر التي تضم أطفالاً وذوي إعاقة ومسنين، لا سيما من لهم ملفات سابقة، على أن تتبع هذه الفرق قواعد وإجراءات تراعي شروط السلامة العامة.
- (6) تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، وأن تنبثق عنها سياسات وخطط عمل متكاملة شمولية. إضافة إلى تطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة (متضمنة قضايا الأطفال العاملين، والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية)، لتعكس تقدّم العمل المنجز في هذا المجال، وتستند إلى الوثائق الاسترشادية الدولية، وتعتمد آخر النظريات العلمية التي طوّرت، والدروس المستفادة من دول أخرى ومن البرامج الوطنية التي نُفذت سابقاً.

- (7) دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.
- (8) الحث على اقرار قانون الاحداث الموجود في ديوان التشريع والرأي.
- (9) تطوير استراتيجية عدالة الأحداث.

ج) التوصيات في شؤون المرأة

- (1) مراجعة شاملة لكافة التشريعات ذات العلاقة بالمساواة الجندرية وإزالة التمييز، وخاصة في ظل التوصيات المتوقعة للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وما يتصل بتعديل المادة (6) من الدستور.
- (2) إقرار نظام حماية الشهود والضحايا، وتضمين قانون الموازنة العامة بنوداً لتغطية تكاليف هذه التعديلات.
- (3) تعزيز دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين، وتعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف والتمييز.
- (4) تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ليشمل ذلك زيادة الحصص النسائية في مجلسي النواب والأعيان والمناصب الحكومية.
- (5) تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري وإصدار أوامر الحماية، ونقل المتضررين إلى مكان آمن، ووضع برامج للتعامل مع المعتدي.
- (6) التعميم على عدم استخدام الاحتجاز الوقائي أو التهديد به، لأن ذلك يحول دون قيام الضحايا من النساء بالإبلاغ عن العنف ويعرضهن لانتهاك حقوقهن.
- (7) اللجوء إلى العمل المرن من حيث مكان تأدية العمل أو تقسيم ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية بما يلبي احتياجات العاملات اللواتي يقمن برعاية آخرين، لذلك توصي هذه المراجعة بالاستمرار في تشجيع العمل المرن لكل من تقتضي ظروفه الاستمرار في هذا النوع من العمل.
- (8) دعم برامج منظمات المجتمع المدني المتصلة بتمكين النساء اقتصادياً.

المراجع

1. وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020.
2. وزارة التنمية الاجتماعية، الخطة الاستراتيجية المعدلة لوزارة التنمية الاجتماعية (2017-2021).
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2018.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2019.
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2020.
6. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024).
7. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، ملحق أثر جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها على الأولويات والنتائج.
8. الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني لشؤون الأسرة <https://ncfa.org.jo>.